المصرحة وهو ان جعل المشار اليه بقوله ذلك الامثلة السابقة
اي وما اشبه هذه الامثلة فلا اشكال في ذلك مع قوله
السابق وهي سبعة لكن قوله في الشرح هنا مما ينصب
مفعولين يعني ان مرجع الاشارة الافعال التي ذكرت سابقا
فالمعنى وما اشبه هذه الافعال من الافعال التي تنصب
مفعولين فيعكر على قوله سابقا وهي سبعة واجيب
باختيار الشق الثاني وهو ان المشار اليه الافعال السابقة
بقرينة قوله مما ينصب مفعولين وان قوله فيما سبق وهي سبعة
الحصر فيه اضافي اي بالنسبة للمصرح به هنا لان مفعوليه
ليس اصلهما المبتدأ والخبر ظاهره انه لا بد في مفعولي جميع
النواسخ من صحة حمل الثاني على الاول ويرد عليه انه لا يصح
الاخبار عن الطين بانه ابريق في قولك جعلت الطين ابريقا
ولا عن العدو بانه صديق ولا عن الجاهل بانه عالم ولا عن الدقيق
بانه خبز وقد يقال انه يصح الاخبار في هذه المذكورات
بضرب من التاويل والتجوز كان يرتكب مجاز الاول اي الطين
ايل لان يكون ابريقا والعدو قابل لان يول صديقا ونحو
ذلك واما نحو زيد درهم فلا يصح الاخبار فيه ولا بد لك
التاويل فان قدر مضاف بان قيل زيد اخذ درهم وجعل من
مجاز الحذف فيصح الاخبار لكن يكون الخبر في الحقيقة هو
اخذ ودرهم مفعول اسم الفاعل الذي وقع خبرا فخرج عن
ان يكون خبرا فاتضح الفرق تتمة افعال الحواس كذاق
ولمس وسمع وشم ونظر تتعدى لواحد وذهب ابو علي الى ان
سمع ان دخلت على ما لا يسمع وهو الذات تعدت لاثنين نحو
سمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول اول وجملة يتكلم سد
مسد المفعول الثاني وان دخلت على ما يسمع تعدت لواحد

نحو

نحو سمعت كلام زيد والتحقيق انها كبقية افعال الحواس انما تتعدى
لواحد فجملة يتكلم في محل نصب حال وليست سادة مسد المفعول
الثاني **باب تابع المرفوع** والمراد به ظاهر كلامه ان
الضمير عائد لتابع المرفوع وعليه يكون التعريف وهو قوله
كل ثان الخ غير مانع لانه يشمل تابع المرفوع وغيره فالاحسن
ان يجعل الضمير عائد للتابع من حيث هو لا بقيد كونه تابع مرفوع
٤ او منصوب او مجرور لان التعريف المذكور تعريف لمطلق التابع
والمعرف ايضا مطلق التابع فساوى المعرف التعريف
كل ثان اي لفظ ثان في الرتبة اعرب باعراب اي بجنس اعراب
سابقه ونوعه وانما قدرنا ذلك لان شخص اعراب السابق
ن لا ينتقل عنه الى الثاني وانما المعنى ان التابع والمتبوع يتحدا
تحت نوع من الاعراب من رفع او نصب او جر وقوله الحاصل
والمتجدد وصفان لاعراب المضاف السابق والمراد بالحاصل
ما نطق بعامله اولا سواء كان رفعا او نصبا او جرا والمراد
بالمتجدد ما طرا اي على ما نطق بعامله اولا خرج اي
بقيد المتجدد المتجدد بدخول الناسخ بالنسبة
فان قلت قد يعرب الخبر باعراب المتجدد ايضا كما اذا
كان الناسخ مما ينصب الجزاين نحو ظننت زيد اقائما فقد
صدق على الخبر في هذه الصورة انه اعرب باعراب سابقه
الحاصل وهو الحالة التي كان عليها قبل دخول الناسخ في
زيد قائم والمتجدد فان قائما في ظننت زيدا قائما اعرب
باعراب سابقه وهو النصب فيدخل في تعريف التابع ويكون
التعريف غير مانع والجواب ان المراد بالاعراب المتجدد
كل اعراب تجدد كان يكون الثاني تابعا للاول في كل اعراب
ورد على الاول وما هنا ليس كذلك لان قائما وان تبع زيدا

Copyright © King Saud University